العراق عام ٢٠٠٥.. أحداث قاسية وأمان كبيرة

هل يكون ٢٠٠٦ عام المحاسبات القضائية العادلة في قضايا الفساد الإداري والمالي!!

بهرا - متابعات

لم يكن عام الفين وخمسة عاماً إعتيادياً في حياة العراقيين، فقد ازدحمت اشهره الاثني عشر بالعديد من الأحداث السياسية المتلاحقة، ولعل أكثر ما ميزَّ هذا العام أجراء ثلاث عمليات إنتخابية كان في مقدمتها الإنتخابات التي جرت في الثلاثين من كانون الثاني الماضي والتي تمخضت عنها الجمعية الوطنية وما أسفر عن تشكيل المجلس الرئاسي برئاسة السيد جلال الطالباني ومجلس الوزراء برئاسة السيد ابراهيم الجعفري، وكانت المحطة الثانية في مسيرة هذه العمليات السياسية الثلاث، الإستفتاء على الدستور في الخامس عشر من تشرين الاول الماضي في إطار المصادقة على الدستور الدائم، أما المحطة الثالثة فهي الإنتخابات التي جرت في الخامس عشر من كانون الاول الماضي والتي إنتهت بموجبها المرحلة الإنتقالية.

والحال أن هذه العمليات السياسية الثلاث قد أوجدت المزيد من الآليات الإجرائية الجديدة على الرغم مما شابها من أخطاء ونزعات تزوير وحذف وضغط للتأثير على قناعات الناخبين، واذا كان من نتائج مهمة يجب أن تتكون على هامش النتائج التي تمخضت عنها الإنتخابات، فهي النتائج التي تعبر عن الحرص على مشاركة جميع المكونات العراقية في قرار رسم مستقبل العراق ورفض كل أشكال الإقصاء والتهميش والتغييب والحرص على وحدة البلاد التي تضمن حقوق الجميع وتؤسس لثقافة احترام الرأي الآخر والإبتعاد عن نزعات إحتكار النفود.

إن ما خاضه العراقيون من معارك سياسية خلال عام الفين وخمسة لا يُلغي حقيقة ان الوضع الأمني الراخي المتردي ظل يرمي بثقله على الواقع العراقي بالكثير من الآلام والمآسي والويلات العائلية، لقد قضى العشرات من العراقيين الأبرياء ضحايا العنف والإرهاب وعاشت العديد من المدن العراقية رعب السيارات المفخخة والإقتحامات العسكرية والإغتيالات، واذا كان من أمل اول يعقده العراقيون وهم يودعون عام الفين وخمسة فإنه الأمل بالسلام الاجتماعي وبحصول العراق على سيادته وبالتأسيس لمعايير من شأنها أن تضع الحوار والتفاهم ولغة التسامح والتوافق فوق أية إعتبارات أخرى، ذلك لأن بناء تجربة سياسية صحيحة تظل بحاجة ماسة لمثل هذه المعايير الاخلاقية القويمة، واذا كان لنا أن نشير بعين الإمتنان الى عدد من المواقف التي تحرص على تطبيق تلك المعايير فأننا يجب أن نتناول ما قامت به الحركة الديمقراطية الآشورية في هذا الشأن من خلال الجمعية الوطنية أو من خلال العلاقات الثنائية مع الأحزاب والإئتلافات السياسية، ولنا هنا أن نتوقف عند بعض العناوين الأساسية لطروحات الحركة، فقد أكدت على أهمية الحفاظ على حقوق جميع المكونات العراقية وأهمية التداول الإنسيابي للمسؤوليات العامة والإبتعاد عن النزعات الحصصية القائمة على طروحات طائفية أو عرقية ضيقة.

ومن العلامات البارزة لعام الفين وخمسة عراقيا المحاكمة التي جرت حتى الآن للرئيس العراقي السابق صدام حسين وسبعة من المسؤولين العراقيين الآخرين على خلفية ما يُعرف بملف الدجيل.

لقد عقدت المحكمة الجنائية العليا سبع جلسات حتى الآن للنظر في هذه القضية، واذا كانت الشفافية الإعلامية قد طبعت وقائع المرافعات التي جرت فأنها في حقيقة الامر قد كشفت عن إهتمام واسع للرأي العام العراقي بها، مثلما كشفت عن تباين في آراء العراقيين بشأنها.

لقد ظل العراق عام الفين وخمسة محط الاهتمام الأقليمي والعالمي، ومن أبرز المحطات في هذا الشأن، إجتماعات وزراء خارجية وداخلية دول الجوار العراقي في القاهرة وأصفهان وأسطنبول، كما رسمت أبعاد هذا الإهتمام الزيارات التي قام بها مسؤولون سياسيون وأقتصاديون عراقيون الى عواصم عربية وأجنبية، وتمثل زيارة الرئيس جلال الطالباني الى حاضرة الفاتيكان إحدى المحطات المهمة حين بارك قداسة البابا بنديكت السادس عشر الجهود العراقية المبذولة لنبذ العنف والدعوة الى السلام الاجتماعي وعبّر عن مواساته لأسر ضحايا العنف والارهاب وذكر الجميع بأهمية التسامح والمحبة والمغفرة بإعتبارهم من أهم الوسائل الحياتية للحصول على رضا الله ورعايته.

وللخدمات الإقتصادية عراقياً حصة واضحة من عام الفين وخمسة ولكن هذه الإعتبارات هي حصة الهم العراقي الذي تنقل بين أزمات المشتقات النفطية وإرتفاع أسعارها وإنتشار ظاهرة السوق السوداء التي تروج لها وكذلك أزمة إنقطاع التيار الكهربائي.

وكان، ذلك خلال الأشهر الماضية من دون أن يشهد الوضع أي تحسن يُذكر، ولنا هنا أن نتوقف عند التقرير الذي أعدّه رئيس لجنة الإعمار والخدمات في الجمعية الوطنية السيد يونادم كنا الذي شخص الكثير من الأخطاء وظواهر التسيب وإنعدام المسؤولية في بعض المؤسسات الحكومية وأقترح في هذا الشأن حلولا جذرية أكدَّ انه لا بد منها لإصلاح الشأن الإقتصادي وإعادة تنظيم الأولويات بشأن الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطن العراقي.

أن ما عاناه العراقيون من العنف والإرهاب والنقص بالخدمات الأساسية ومن تراشق بالإتهامات السياسية خلال عام الفين وخمسة لا يغطي أصلا على معاناة اخرى عاشها العراقيون ايضا في ضغط مظاهر الفساد الإداري والمالي، عليه فقد فرخت ظاهرة الفساد اكثر من خمسمئة قضية فساد مالي وإداري خلال هذا العام على حد المعلومات التي نشرتها مفوضية النزاهة وعلى الرغم مما أعلن بشأن ذلك فلم يشهد عام الفين وخمسة أية إجراءات قضائية حقيقية بشأن الفاسدين والمتلاعبين بالمال العام، ولذلك فان الأمل معقود أن يكون عام الفين وستة عام المحاسبة القضائية العادلة لكل من أشاع الفساد وعمل على تكريسه.

والحال لا يمكن أن يجد العراقي نفسيا مأوى له وسط هذا التراكم الواسع من الأحداث الكبيرة والمرارة والأماني الا أن يتطلع للعام المقبل في لحظة تأمل وتبصر، ولحظة دعوة الى الله العلي القدير أن يزيح عن كاهل العراقيين كل ما لحق بهم من أحزان وعذابات، وأن يكون ما جرى خاتمة السوء بالنسبة للعنف والتوتر والشد السياسي القاسي، وبالمقابل أن تتواصل المحطات المضيئة التي حصلت في الحياة العراقية، وهي ليست قليلة خاصة وأنه ليس هناك أجمل وأنقى من فضاء السلام والتسامح وصفاء الرأس، فهذا الفضاء هو بوابة العراقيين الى الأمن الدائم والى البناء السياسي الصحيح والى التنمية التي تنشل العراقيين من براثن العوز والفقر.

هل هو نعمة أم نقمة

رغم فوائده العديدة: "الستلايت" يعكر الأجواء العائلية

عصام حازم - بغداد

بعد حرمان طويل أمام تمتع شعوب العالم ودول الجوار باستخدام أجهزة الإستقبال الفضائي "ستلايت"، تنفس العراقيون الصعداء وأخيراً أصبح بإمكان أية عائلة إقتناء ستلايت في الدار وبأسعار مخفضة جداً مقارنة بأسعاره في الدول الاخرى، ولم يعد إمتلاك هذا الإختراع جريمة في الوقت الحاضر بعد أن كان القانوني العراقي يعاقب عليها بالحبس ستة أشهر وبغرامة قدرها "٢٥٠" ألف دينار في العهد السابق.

والستلايت كما هو معروف يعد نافذة كبيرة تستطيع أنت وعائلتك في البيت اختيار نوع البرامج والمحطات.

الحديث عن نعم الستلايت لا تُحصى ولكن تعالوا مَعنا للوقوف على رأي الناس والعائلة العراقية بشأن هذه النعمة الكبيرة ليست وسيلة للترفيه فقط بل وأيضا نافذة للثقافة والعلوم، فهل يا ترى أن الستلايت حقاً نعمة فقط أم نقمة أيضا؟.

زرنا بعض البيوتات البغدادية واخترنا في البداية عائلة السيد رافع لطفي المكونة من سبعة أفراد إضافة الى أسرة أخيه نافع من خمسة أفراد الذين يتقاسمون الدار سوية وكان سؤالنا الآتي:

– هل تشعرون بالسعادة وقضاء وقت ممتع أمام التلفاز لمشاهدة الفضائيات؟.

* بالتأكيد، فقد أصبحت الأسرة العراقية وخاصة في ظل الظروف الأمنية والسياسية الصعبة لا تستغني أبداً عن الستلايت حيث تفضل قضاء معظم وقت فراغها وأمسياتها للتمتع بمشاهدة برامج الفضائيات المتنوعة إبتداءاً من الفترة الصباحية وحتى ساعات الليل المتأخرة، ولا أخف عليك بأنها تخفف علينا الكثير من مشاغل وهموم الدنيا ولساعات طويلة.

– طيب، ولكن مع هذه العائلة الكبيرة "ما شاء الله" كيف يتم التوفيق بين رغبات أفراد الأسرة؟.

* صحيح، هنا تكمن مشكلة عويصة تفرز أحيانا منافسات وصراعات داخل الأسرة للإستحواذ على جهاز التحكم "ريموت كونترول" سيما أثناء العطل الأسبوعية والأعياد وفي الفترات المسائية، وعادة ما أتدخل وأحسم الأمر كي يعود الهدوء الى الدار، فأطفالي أعمارهم مختلفة وبالتالي أذواقهم ورغباتهم مختلفة، فالصغيران فؤاد وجمال يفضلان أفلام الكارتون والتي تعرض في أكثر من محطة متخصصة ولديهم معلومات متى يُعرض مثلاً، جاكي شان وكيم بوي ووالت دزني، أما أولادي الكبار فيفضلون الأفلام والمسلسلات الأجنبية التي تعرضها محطات أم. بي. سي "٢ و ٤" ومحطات دبي وأبو ظبي ودريم، وزوجتي تفضل دوما البرامج العربية وتتابع ما تعرضه روتانا سينما، أما أخي وعائلته فقد فضلوا أخيرا شراء جهاز خاص بهم في الطابق العلوي بسبب إضطهادنا لهم ووضعهم في أسفل قائمة الطلبات وللأسف باتت أمسياتهم معنا قليلة مقتصرة على برامج رمضان في القناة الشرقية أثناء الفطور الجماعي إضافة الى أمسيات العطل الأسبوعية، أو لمشاهدة مباراة للعراق بكرة القدم تنقل مباشرة.

أعود لسؤالك وأقول أنا القاضي في الدار الذي يوازن بين طلبات ابنائه وزوجته ولكن عادة أكون الى جانب أطفالي الصغار الذين ليست لديهم وسيلة للترفيه سوى مشاهدة أفلام وبرامج الصغار.

– السيد نادم وصفي يصف الستلايت برافد متدفق من الثقافة ولكن ليس مجانيا، بل علينا ان ندفع ثمنه، إذ أن إدخال جهاز الستلايت في الدار يكون أحيانا نقمة في أسرة كبيرة، ففي كل يوم دون استثناء تحدث المشاكل وتتعالى الأصوات بين أبنائي الأربعة وكالعادة يلجأ الضعفاء منهم الى والدهم لنجدتهم لإنصافهم من أنانية أخوتهم، وواجبي يقتضي التدخل في مرات عديدة كل يوم لأضع حدا للضوضاء والمجادلات، أما زوجتي فالحق يقال بأنها أكثر واحدة محرومة من التمتع باستخدام الستلايت ولا أحد يكترث لطلبها وهذا ما دعاني الى شراء جهاز ثان ثابت على قمر نايل سات كي تتمكن إبنتي سمر وقمر ووالدتهما من مشاهدة البرامج المحببة لهم، أما أنا فلا تسألني عن حقوقي فكل ما أستطيع فعله مشاهدة الأخبار لمرة واحدة فقط.

– ولكن ماذا عن متابعة بعض البرامج أو المحطات المشبوهة؟.

* أعتقد أن هذه المسألة حسمت منذ اليوم الأول لاقتناء الستلايت، لدي كما ترى شباب وبنات وأنا أب محافظ ورغم ثقتي العالية بسلوكية أطفالي إلا انني وزوجتي نتابع بدقة هذه المسألة، فما ان تظهر لقطة غير مرغوب بها حتى يبادر من بيده جهاز التحكم الى الإنتقال الى محطة فضائية اخرى.

– عائلة عراقية اخرى فضلنا ان نقف على رأيها بالمحطات الفضائية العراقية فكانت زيارتنا للسيد صلاح مهدي الذي أجابنا قائلا:

* ما تزال المحطات العراقية فقيرة في برامجها المحلية والمستوردة وعادة ما تعرض مسلسلات محلية قديمة أو حديثة ولكن مستواها متدن جدا، كما لا تنسى أن محطاتنا الفضائية إما إخبارية مثل العراقية، الحرة، والحرة عراق، أو دينية كالفرات والأنوار والفيحاء وهي محطات معظمها تعود الى أحزاب ومكونات سياسية، نعم بعضها اتجه الى الإستجابة لطلبات المشاهدين مثل محطة آشور والشرقية والديار وأصبحت تعرض برامج ترفيهية وأفلاما متنوعة، إلا أن بعضها يبقى بشكل عام متأخرا عن الركب، ولذلك أضطر الى إشباع رغباتي في مشاهدة الأفلام الأجنبية من خلال المحطات الفضائية العربية والعالمية، أما أولادي فيفضلون المسلسلات الأجنبية المخصصة للأطفال مثل "الأصدقاء" و"مالكولم" و"عائلتي الجميلة" إضافة الى أفلام الخيال العلمي.

– ولكن ماذا عن البرامج الإجتماعية؟.

* في الحقيقة لدينا توافق أسري على البعض منها مثل مشاهدة برنامج من يربح المليون لمحطة M.B.C وبرنامج هالة سرحان الذي تعرضه قناة روتانا سينما وبرنامج أوبرا في القناة الرابعة لمحطة M.B.C إضافة الى الأفلام السياحية وعالم الطبيعة.

في الختام، تبقى المشاكل التي يثيرها الستلايت داخل الأسرة العراقية قائمة، طالما أن رغبات كل إنسان تختلف عن الآخر، وإذا كان شراء جهاز إضافي يخفف من هذه المشكلة في العوائل الكبيرة فأنه يبقى عاجزاً عن إنهائها، فعائلتي الصغيرة المكونة من طفلين فقط مع زوجتي نعاني يوميا من مشكلة الإستحواذ على جهاز التحكم ورغباتنا متناقضة وكل واحد يسعى الى متابعة ما يسره ويسعده في وقت تعيش فيه الأسر العراقية محرومة من أية متعة اخرى أو وسيلة للترفيه باستثناء الجلوس في الدار والإنشداد الى الشاشة الصغيرة، عسى الله ان يفرج عن شعبنا الغم والهم وتعود حياتنا الطبيعية حيث يمكننا الخروج من أقفاصنا "بيوتنا" التي حبستنا ثلاثة سنوات تقريبا لحد الآن.

النساء يقتحمن ميادين العمل في الأسواق الشعبية

بهرا: أشواق الشمري

دخلت المرأة العراقية ميادين العمل بكافة شعبها منذ تأسيس الدولة العراقية واستطاعت منافسة الرجل في الوظائف العامة وتقلد المراكز الحساسة وهذا ليس غريبا فكما هو معروف أن المرأة العراقية ربة بيت من الطراز الأول وعندما تقتضي ظروف الحياة تقتحم ميادين العمل لكسب قوت عائلتها.

بسبب الظروف الصعبة التي مر بها العراق خلال العقود الثلاثة الماضية ولا سيما الحرب العراقية الإيرانية وما تبعها من حروب وحصار إزدادت أعداد النساء في دوائر الدولة وحلت المرأة العراقية في قطاع الزراعة والأعمال الخدمية الأخرى محل الرجل الذي شغلته الحروب ومن بين المهن التي شهدت حضوراً متزايدا للمرأة العراقية، العمل في الأسواق الشعبية لبيع الخضراوات والفواكه ومنافسة الرجل في هذه المهنة، حتى يكاد لا يخلو سوقاً من البائعات الذين ترتفع أصواتهن أحيانا لكسب الزبائن لشراء سلعهن، ولإعطاء المزيد من المعلومات انتقلت "بهرا" الى بعض الأسواق الشعبية والتقت بعدة نساء بائعات بدءاً من السيدة "كاظمية حمود" العمر ٥٠ سنة والتي تعمل بائعة سمك.

– منذ متى تعملين في بيع السمك؟.

* مضى ١٥ سنة وأنا أعمل في هذه المهنة بعد أن ألم المرض بزوجي الذي يعاني من إرتفاع حاد في السكر وعجز في الكليتين، فاضطررت للبحث عن عمل أستطيع إنجازه لأعيل زوجي وأطفالي، والحمد لله ساعدني الأقرباء والجيران على ممارسة مهنة بيع السمك، في البداية خرجت مع قريبة لي وزوجها الى علوة السمك وكررت هذه المحاولة عدة مرات حتى تمكنت من معرفة مجمل القضايا المتعلقة بنوع السمك وفحصه إن كان جديدا وطازجا وكيفية شراء أعداده بالجملة أو بشراء الكبيرة فقط السمك الحي أو الميت وما شابه ذلك وهكذا والحمد لله أصبحت لي خبرة جيدة تدر عليَّ أرباحا تزيد عن مصروف عائلتي الشهري وكما ترين فإن لي زبائن كثيرين كما أن التجّار يحترمونني جدا لكوني أسدد لهم ثمن السمك دون أي تأخير.

–وقفة أخرى مع الآنسة "زينب حسين" عمرها ٢٧ سنة شابة طموحة تعمل في بيع الخضراوات والفواكه التي حدثتنا:

* أمارس هذه المهنة منذ عشر سنوات تقريبا عندما جئت مع عمي وأولاد عمي لمساعدتهم في السوق ثم بعد ذلك فضلت العمل لوحدي مع أنهم يعملون بجواري تماما لحمايتي في حالة مضايقتي أو الإعتداء عليّ، أكسب من هذه المهنة دخلا يوميا ممتازا يصل في أحسن الأحوال الى "١٧" ألف دينار يوميا وفي الأيام الصعبة من "٥-٦" الآف دينار، عمي وأولاده يشترون لي البضاعة من المزارعين واتقاسم معهم أجور النقل وأتخلص من الثمار التالفة كي أجلب أكبر عدد من الزبائن.

– وهل تشعرين بنوع من الإحراج أو مضايقة الشباب المتسوقين؟.

* نعم، هذا شيء طبيعي وكما قلت لك فإن عمي وأولاده بجانبي والبائعين الآخرين يعرفونني، لذا لا أحد يجرؤ على إزعاجي سيما وأن العراقيين يدركون أن مضايقة المرأة بحديث أو مشاكسة يكلف كثيرا.. وعندما أشعر بأن الزبون ينظر الي بنظرة غير طبيعية أضطر للتحدث مع عمي أو أولاد عمي فيسارع الى تركي وإنهاء عملية الشراء بكل أدب.

إختارت "بهرا" بعد ذلك إمرأة تعمل في مهنة أخرى، السيدة "زينب محسن أم قاسم" ٤٥ سنة، لديها بسطية تبيع مختلف أنواع البهار والفلفل والعطاريات الأخرى وسألتها:

– ألا تسبب لك هذه المهنة مشاكل بيتية؟.

* بالتأكيد فإن عملي في السوق هو على حساب راحتي أولا وواجبي المنزلي فأنا أم لخمسة أطفال وزوجي تركني ويعيش مع زوجته الجديدة ولديه دكان في وسط السوق، دخله الشهري لا يساعد على إعالة بيتين، وكما تراني فأنا مجبرة على العمل رغم إني أكره هذه المهنة وكرهت السوق ولكن ما بيدي حيلة.

– ولكن كيف تشترين بضاعتك وتحددي البيع بالمفرد؟.

* كما قلت لك، زوجي هو المسؤول عن تزويدي بالبضاعة ويرشدني الى كيفية تعبئتها وبيعها بالمفرد بأكياس نايلون شفاف خاصة للمواد الباهضة الثمن كالهيل.. والحمد لله لدي زبائن أكثرهم من النساء وأحبهم رغم إنهم لا يدفعون لي ربحا إلا الجزء القليل في حين إن الرجال يشترون دون أن يطلبوا تخفيضا في السعر.

ولكن طالما إنك صحفية أرجو مساعدتك بنشر معاناتنا كباعة في السوق، فمراقبو البلدية "أمانة العاصمة" وأحيانا الشرطة يضايقونني أنا والآخرين بحجة إننا نجلس في مكان غير مسموح به ولأجل بقائنا نضطر أن نسدد لهم بعضا من أرباحنا.

الزيارة الأخيرة كانت مفاجئة لنا في سوق الشورجة حيث وجدنا بائعة أقمشة كانت بالنسبة لي لأول مرة فسألتها:

– منذ متى تعملين في هذه المهنة، وكيف تدبرين اموركِ؟.

* منذ "١٢" سنة وأنا أعمل كبائعة للأقمشة مع أخويَّ الأكبر مني سناً اللذان تعلما المهنة وأصبحت لديهم خبرة ممتازة في الأقمشة.

– ولكن لماذا أنتِ معهم ألا يكفي وجودهما؟.

* هذا صحيح ولكن العالم تغير وأصبحت المرأة أكثر تحررا ولديها القدرة على إنجاز العمل والتفنن في عملية البيع والشراء، طرأت الفكرة للعمل مع أخويَّ عند زيارتي لهما لاختيار قماش لي وشاهدتهما عاجزين عن إقناع إمرأة لشراء قماش من المحل وكان عرضهما وإسلوبهما في البيع يفتقر الى الذكاء والخبرة لكسب أذواق النساء فتدخلت من جانبي وقدمت عدة أنواع من "الطولات" لأنواع من الأقمشة وشرحت لهما أيهما الأفضل ويناسب الذوق وهكذا تمكنت من كسبها واشترت بضاعتها من إخوتي، فتعجب إخوتي وانتهى الأمر بالعمل معهم وخاصة مع النساء الزبائن الذين يشكلون ٩٠% من المشترين وزاد دخلنا وأرباحنا منذ أن عملت في هذه المهنة والحمد لله.

في الواقع إن دخول المرأة في ميادين العمل عامل مشجع يخدم عملية التنمية القومية ويحل الكثير من المشاكل العائلية والأزمات المادية التي تعاني منها العائلات العراقية بعد فقدان أو عجز رب الأسرة عن أداء وظيفته الأساسية في كسب لقمة العيش، ولكن من الناحية الاقتصادية فإن حصول المرأة على فرص عمل تعني حرمان الرجل من اشغالها في بلد تعصف فيه البطالة لتصل الى أكثر من ٥٠% من مجموع الأيدي العاملة.